حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٢) ٢٠١٤/٠٣/٢٣ م

www.al-badeel.org

Issue (132) 23/03/2014

حقائق عن المعارضة الإسلامية السورية

حسام ميرو

في تعرية حقائق الوضع السوري لا بد من التطرق إلى الدور السلبي الذي لعبته القوى الإسلامية المعارضة في الثورة، والذي أسهم في أخذها نحو اتجاهات لا تتطابق مع انطلاقتها، كما أسهم في دفع الوضع السوري برمته نحو التعقيد، حيث لعب الإخوان المسلمون منذ بداية تشكل المجلس الوطني دور الوصي على المجلس. ولئن وضعوا في سدة رئاسته الدكتور برهان غليون المفكر العلماني إلا أن ذلك كان بمثابة واجهة تكشفت لاحقاً بفعل هيمنة الإسلاميين على المجلس، وتوزيع الأدوار فيه، ورسم تحالفاته مع الدول الإقليمية، في ظل تنامي صعود الإسلام السياسي في المنطقة، وخاصة في مصر بما تعنيه من رمزية.

ومع عسكرة الثورة، تشكلت كتائب وفصائل مقاتلة ذات صبغة إسلامية واضحة، بالتوازي مع الجيش الحر الذي لم يلقَ الدعم المطلوب، وإنما اتخذته معظم الفصائل الإسلامية كغطاء للعمل باسمه، ثم تكشف فيما بعد أن ما من مصلحة جدية لقوى الإسلام السياسي في دعم الجيش الحر، وإنما تكمن مصلحتها في تقوية فصائل تدين لها بالولاء السياسي والعقائدي، وهو ما يتنافى مع الشعارات التي كان يرددها إسلاميون في المجلس الوطني حول الثورة السورية الجامعة.

إن إفشال توحيد المعارضة السورية في مؤتمر القاهرة في 2 و3 تموز 2012 يتحمل الجزء الأكبر منه الإسلاميون، فنجاح وحدة المعارضة كان سيفضي بالضرورة إلى بلورة خط معتدل، وسيقلص من ثقل الإسلام السياسي، وهو ما يتناقض مع مصالح الإخوان المسلمين آنذاك، والذين كانوا حتى تلك اللحظة لاعباً مهماً، قبل أن يخطف السلفيون منهم جزءاً كبيراً من مكانتهم ونفوذهم.

تحفظ الإسلاميون مع اشتداد عود جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على إدانة ما تقومان به من أعمال تتنافى مع القيم السورية العامة، ومع روح الثورة.

رأى الإسلاميون في "النصرة" و "داعش" قوتان عسكريتان يمكن لهما أن تقلبا موازين القوى على الأرض ضد القوات النظامية، كما أنهما بتشكيلهما ما عرف وما زال باسم الهيئات الشرعية من شأنه أن يعزز الأيديولوجيا ونمط السلوك الإسلامي، وأن يصحح من نمط الحياة الكافرة التي أشاعها النظام خلال حكمه، متناسين بأن مطامح السوريين من الثورة هي مطامح تتصل بالحرية والكرامة والديمقراطية ومحاربة الفساد وإلى ما هنالك من تغييرات تطال شروط حياتهم الموضوعية.

وفي المسار السياسي بدا واضحاً أن ممثلي الإسلام السياسي ليسوا أقل تشدداً تجاه قضايا أساسية في الثورة، وتحديداً في مسألة الديمقراطية، ففي أكثر من مؤتمر رفض "إسلاميون" تضمين بيانات المؤتمر كلمة ديمقراطية، وجادل بعضهم بأنه شخصياً "ليس لديه مشكلة مع الديمقراطية، لكن القوى العسكرية لن تقبل بكلمة ديمقراطية"، وحاولوا الالتفاف على كلمة ديمقراطية، ووضع كلمة أخرى مثل "دولة القانون"، أو أن "الانتخابات يحكمها صندوق الاقتراع"، وقد فشلت معظم تلك المؤتمرات في توحيد المعارضة، أو في الحد الأدنى التوقيع على بيان مشترك.

من جهة أخرى، احتكر الإسلاميون بوابات الدعم المالي والإغاثي، واحتكروا معظمها، وأنشأوا أذرع إعلامية ومدنية تعمل من خلال الدعم والتمويل الكبير الذي يأتي للقوى الإسلامية، وهو ما مكّن قوى إسلامية ومتشددة من التحكم بالحواضن الشعبية عبر عمليات تقديم الدعم والإغاثة.

إن جزءاً مهماً من الأزمة السورية يكمن اليوم في أننا أمام نظام لم يعد يهتم سوى بديمومة الحكم، من دون السؤال حول كيفية تلك الديمومة، وقوى إسلامية تسيطر على المعارضة السياسية والعسكرية وتحتكر التمويل الإغاثي، وغياب فعالية القوى الديمقراطية والمعتدلة التي أقصيت من النظام ومن الإسلاميين على حد سواء، وبقبول من القوى "الداعمة للثورة".

إن أفق الأزمة سيبقى مغلقاً عن الحلول، طالما أن القوى المتشددة من النظام والمعارضة يرفضان الحل، ويمسكان بمصادر القوة والتمويل، وغالباً فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً هو الاهتراء المتبادل لطرفي المعادلة، بانتظار تحولات دراماتيكية.

ثلاث سنوات من الصراع: لا حرب بالوكالة، لا حل من دون المجتمع

فولكر بيرتيس*

خلال مؤتمر السلم الاهلي

الحفاظ على الدولة السورية سليمة يستتبع تقاسم السلطة بين جميع الفئات المكونة لها. وينبغي، بالتالي، أن تستكمل عملية جنيف تجمعاً استشارياً من مواطنين لهم مكانتهم من جميع المناطق السورية، والجماعات العرقية والطائفية .

بدأ الاحتجاج في 2011 سلمياً، من أجل كرامة الإنسان والإصلاح السياسي، وكان بشار الأسد قد رأى ما جرى في تونس ومصر، وقرر منذ البداية اختيار ما وصف بأنه "الحل الأمني"، أي قمع الاحتجاجات الشعبية بالقوة العسكرية.

رد فعل النظام – بدوره – أثار انشقاق عن القوات المسلحة وعسكرة الانتفاضة. من منتصف عام 2011 ، تطور الصراع إلى حرب أهلية ، صراع دموي على السلطة في سوريا، والذي تحوّل بشكل متزايد إلى صراع بمضامين إقليمية.

الاستقطاب الطائفي

كل من يريد وقف القتال في سوريا يحتاج إلى فهم طبيعته. زادت الحرب الاستقطاب الطائفي في سوريا والمنطقة. إن الحرب في سورية، اليوم، هي حرب طائفية، لها بعد إقليمي ودولي، والقوى الإقليمية من منطق جيوسياسي تدعم النظام أو المعارضة، لكن الحرب في سورية ليست حرباً بالوكالة، فالأسد وحاشيته لا يقاتلون من أجل إيران، ومعظم الموالين للنظام لا يقاتلون من أجل الأسد وعائلته، ولكنهم يشعرون بالخوف على أنفسهم إذا رحل النظام.

المعارضة "المعتدلة" والممثلة بالائتلاف الوطني تسعى للحصول على دعم من أوروبا والولايات المتحدة وتركيا و المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول . إنها لا تقاتل من أجل مصالح هذه القوى ، وإنما لتغيير سوريا نحو الأفضل.

الجهاديون، مثل "داعش" لا يبالون بمستقبل سورية وشعبها، والمفارقة المريرة هي أن نظام الأسد – من البداية – اتهم الانتفاضة على أنها

كل من يريد وقف القتال في سوريا يحتاج إلى فهم طبيعته

اعتداء على الدولة من قبل " الجهادية الإرهابيين" ، ومع الوقت أصبحت الجماعات المتطرفة قوة لا يستهان بها في الحرب.

النظام في الواقع لا يحارب الجهاديين، وهو يستفيد منهم لإضعاف الجماعات المطالبة بدولة وطنية.

الحرب في سوريا هي معركة غير متكافئة، ليس فقط فيما يتعلق بأنواع الأسلحة المتاحة ، ولكن أيضا بمعنى أن المعارضة في حاجة للقتال لتحقيق أهدافها ، في حين استفاد النظام من التصعيد و الأعمال التي ارتكبت على أيدي النظام و الجماعات المتطرفة .

الطائف السوري

الحرب مستمرة ، وهي يمكن أن تؤدي إلى تفتيت سوريا، وليس وضعها معا مرة أخرى. وهذا من شأنه أن يكون له عواقب جيوسياسية ، إن النظام بين الدول في الشرق العربي تتغير . بالفعل ، الحدود السورية الإقليمية مع العراق ولبنان في طريقها للتبخر. والجغرافية الثقافية نفسها تتغير ، تفكك سوريا ربما يعني نهاية فكرة التعدد الطائفي، أو تعدد الأعراق في دول المنطقة.

وبدلاً من ذلك، فإن وجود نوع من القبول بالتعدد الطائفي والتسامح مع الآخر يمكن أن يشكلا مدخلاً مهماً للحفاظ على الدولة، لأنه من الواضح عدم قدرة أي طرف على الحسم العسكري.

اللاعبون الخارجيون لا يتحكمون في القتال . إننا بحاجة إلى تفاهم إقليمي ودولي، ويجب على الولايات المتحدة وروسيا و المملكة العربية السعودية وإيران الاتفاق فيما بينهم ، والسعي إلى إبقاء سورية دولة متعددة المكونات.

هذا الفهم هو شرط ضروري، ولكنه غير كاف ، لإنهاء الحرب. عملية السلام يمكن أن تحدث بوساطة خارجيا ، ولكن السوريين بحاجة للاتفاق على مستقبل بلادهم فيما بينهم . ينبغي الحفاظ على عملية جنيف بوساطة الأمم المتحدة ، فمفاوضات جنيف حظيت بدعم دولي واسع، وهي المكان الوحيد الذي جلس فيه النظام والمعارضة معاً.

ولا يجب التركيز فقط على المفاوضات بين النظام والمعارضة، وإنما جلب مكونات المجتمع السوري إلى مؤتمر وطني، بحيث يضم جميع مكونات الطوائف والجماعات العرقية والأهلية في سورية، وذلك لمناقشة إذا ما كانوا يرغبون بالبقاء معاً، والعيش معاً في المستقبل، والتأسيس لحالة دستورية جديدة.

سيواصل الأسد ونظامه رفض عملية التحول الانتقالي ، ولكن الشيء نفسه لا ينطبق على المجتمع العلوي على هذا النحو، أو بالنسبة لغالبية كبيرة من الناس في المناطق التي يسيطر عليها النظام .

وهناك عناصر هامة من المعارضة تنبذ فكرة تقاسم السلطة مع ممثلي ذلك النظام "الوحشي وفاقد الشرعية" ، ولكن معظم الناس في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة سوف يفضلون عدم استمرار الحرب.

إن جلب ممثلين المجتمع الذين يتمتعون فيه بمصداقية عالية لن ينهي المواجهة العسكرية بشكل مباشر، لكنه يمكن أن يخلق أساسا لعقد اجتماعي جديد ، وبالتالي ، تغيير الديناميات السياسية للصراع.

باحث في المعهد الألماني الدولي للشؤون الاجتماعية

ما بعد يبرود : لا شيء غير دوام الحرب

غازي دحمان

سقطت يبرود، تحت ظل نيران كثيفة، وحالة من السماح باستخدام كل أنواع الأسلحة، اللهم باستثناء الكيماوي والنووي، سقطت يبرود ولم يكن فيها سوى كتائب ضعيفة التجهيز معدومة الدفاعات الجوية ولا تملك القوة النارية الكافية لمواجهات طويلة، في محصلة الحدث أنه جرى إعادة احتلال يبرود، ولكن هذه المرة بعنوان طائفي وفي ظل ظروف دولية مرتبكة.

عملت ماكينة الدعاية لدى النظام وحزب الله على تضخيم المعركة أكثر من حجمها، وجرى تصويرها وكأنها معركة مصيرية حاسمة ستغير كثيراً من الواقع الاستراتيجي، ليس للميدان السوري وحسب، بل للمنطقة كلها، من إيران إلى فلسطين، وما بينهما الخليج وتركيا، في محاولة لإعادة إنتاج صورة خارقة، وتحديدا لمقاتلي الحزب الذين سيكون مطلوب من بيئتهم تقبل تضحيات جديدة في انتصارات إلهية قادمة على الأرض السورية، أليسوا هم الغالبون أبداً؟.

من القصير إلى يبرود يريد نظام بشار الأسد وحزب الله كذلك تصوير معاركهما وكأنها حاسمة ونهائية، ويجري الترويج عقبها لِقرب نهاية الثورة، فبعد القصير، تحدّثت الصحف ووسائل الإعلام المقرّبة منهما عن معركة حلب وعن انهيارات كثيرة مقبلة، وها هي اليوم تكرّر بعد 9 أشهر الأمر نفسه إثر نجاحها في احتلال مدينة صغيرة حوصرت وقُصفت بمختلف أنواع الأسلحة.

الواقع غير ذلك تماما، ذلك أن الحقائق الميدانية السورية تبقى متحركة، وكل «انتصار» يبقى محدودا وموقتا في المعطى الاستراتيجي، نظرا إلى استحالة سيطرة النظام على البلاد، وإلى استحالة سحق المعارضة بوجهها الشعبي الحاضن للقوى العسكرية المنتشرة والعاملة على كل الأراضي السورية. في مقابل افتقار النظام إلى قاعدة شعبية حاضنة في معظم سورية اللهم باستثناء بعض مناطق الساحل، والتي بدأت تشهد تململاً جراء الخسائر الكبيرة التي تقع في صفوفها، وما تضطر لدفعه من أثمان لقاء استمرار عائلة الأسد في الحكم. بالمقابل، فإن الخسائر التي أصابت الثوار تبقى أقل مما يتم تصويرها، ففي كل المعارك التي خسرها الثوار استراتجيا تمت المحافظة فيها على الجسم الأساسي لهم، أي على عديدهم، وهو أهم عنصر في معاركهم، كونهم لا يمتلكون عتاداً مهما، ويحصل أن يعيد الثوار كل مرة إعادة تجميع أنفسهم والهجوم على مناطق جديدة وتحقيق اختراقات مهمة، ولعل الطبيعة الفوضوية والبنية المرنة للثوار هي ما تمنحهم تلك القدرة الهائلة على التكيف مع التطورات الحاصلة وتجعل من ضعفهم قوة وطاقة مستمرة على القتال، وبالتالي فإن سقوط يبرود مثل سقوط القصير قبله، يحسن وضع النظام و«حزب الله» عسكرياً، لكنه لا يؤثر في المآل الأخير للمعركة في سوريا.

في الواقع لا يبدو ثمة إمكانية لتحقيق انتصارات حاسمة، الظروف الموضوعية للصراع في سورية لم تعد تتيح تلك الإمكانية التي تبدو على أنها أكبر من قدرات كتائب بشار وحزب الله، فالحسم خاضع لاشتراطات كثيرة لا يملكان كل عناصرها، كما أن قرار الحسم أيضا ليس بأيديهما، ذلك أن بيئة المعركة باتت تتجاوز يبرود وكل الأرض السورية، وصارت تمتد على مساحة تغطي كامل إقليم الشرق الأوسط، فكل المنطقة معنية بهذا الصراع، مما يضيف إلى تعقيداته وتشابكاته عناصر إضافية جديدة.

الحقائق الميدانية السورية تبقى متحركة وكل انتصار يبقى محدوداً ومؤقتاً

يحصل ذلك أيضا في لحظة دولية فارقة، فالعالم اليوم أمام مشهد جديد في بيئة النظام الدولي، تشكله إعادة إنتاج العلاقة بين الشرق والغرب . وذلك سيتوقف على المسار الذي تسلكه الأزمة الأوكرانية . لقد أيقن الغرب إن روسيا تسعى لإعادة رسم خريطة أوروبا الجيوسياسية، استناداً إلى قوتها المسلحة،صحيح ان لا أحد على الأرجح يُريد حرباً باردة جديدة، لكن هذه الحرب قد وقعت، والحديث الآن عن كيفية إدارتها، لا عن إثبات وجودها من عدمه، وثمة مؤشرات عديدة إلى توفر بيئة صالحة لفك الارتباط السياسي بين روسيا والغرب في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط . لا نصر ولا حسم في هذه اللحظة، كل ما يحصل لا يعدو نوع من تحريك بعض المواقع، وهي مجرد معارك صغيرة في صيرورة حربية يتوقع أن لها ان تدوم وتدوم، ما دام هناك طرف مدعوم من قوى استبدادية يريد صناعة الواقع بما يناسب مصالحه في الاستمرار بالسلطة وإخضاع شعب مستقويا ببعده المذهبي، لا انتصار ولا حسم، لان للشعب أيضاً عمق ومدى حيوي لن يتخلى عنه، وإن تراخى أحيانا.

خيارات الأقليات بين الموالاة والطريق الثالث

حسام الميلاد

يبدو أن هاجس الأقليات في سوريا وواقعهم الحالي ومصيرهم في «سوريا الجديدة» بوجود الأسد أو بدونه بات هاجساً دولياً، أو هكذا يراد له أن يبدو. فبينما كرر الروس خشيتهم على الأقليات في حال رحيل الأسد دون توافق السوريين أنفسهم على بديل، حاول الأميركيون من جهتهم سحب البساط من تحت الروس بتقديم ضمانات دولية لحماية الأقليات، بل اشار جون كيري بشكل صريح الى الأقلية العلوية على هامش «جنيف 2-» في 24/1/2014.

مسألة الأقليات لم تشغل اهتمام السياسيين فقط، بل تعدتها إلى المنظمات الحقوقية الدولية وكان أبرزها منظمة العفو الدولية، التي شددت في تقريرها في 9/1/2014 على ضرورة اعتبار حماية الأقليات أولوية لدى أي حكومة انتقالية مقبلة في ظل الانتهاكات المتصاعدة لحقوق الأقليات خاصة العلويين والمسيحيين.

تعمد النظام طيلة أربعين عاماً من الحكم عدم الإشارة إلى التمايزات العرقية أو الدينية، ولكنه فعليا مارس سياسة اللعب على توازنات من هذا النوع بما يخدم مصلحته أولاً، واعتمد على الطائفة العلوية في توطيد أركان حكمه بهيمنتها على المراكز الحساسة في مؤسسات الدولة لاسيما الأمنية والعسكرية، فغيبت العدالة في تقاسم السلطة والثروة بين الجماعات العرقية والدينية والجهوية. واليوم وفي ظل تنامي النعرات العرقية والدينية، يشكل التوزع الديمغرافي الطائفي والعرقي عاملاً بات يهدد وحدة الأراضي السورية. وبات التداخل الديمغرافي ووجود أقليات محاطة بأكثرية مغايرة عرقياً وطائفياً محفوفاً بخطر التطهير العرقي والديني.

الأكراد الذين مارسوا فيما مضى دورهم الوطني وعاشوا كغيرهم من السوريين، أصبحوا الأكثر تهميشا مقارنة بغيرهم من الأقليات العرقية (الأرمن والتركمان والشركس والشيشان والآشوريين وغيرهم). فمنذ قانون الإحصاء في العام 1962 حرم الكثير منهم من الجنسية السورية، ولم يعترف لهم بأي حقوق كأقلية عرقية. وقد حاول النظام في البداية استمالتهم بعد انخراطهم في الحركات الاحتجاجية ضد نظام الأسد. فصدر القانون (49) تاريخ 8 /5/2011 الذي حل مشكلة إحصاء 1962، والقانون (11) بتاريخ 11/5/2011 الذي ألغى تجريدهم من الملكية العقارية عقب أحداث القامشلي 2004. كما تم الاعتراف بعيد النيروز لتصفه بثينة شعبان بعيد لكل السوريين وهنأتهم به. لكن الأكراد اليوم يبدو أنهم قد حسموا أمرهم نحو إعلان الحكم الذاتي بقيادة «قوات حماية الشعب الكردي» وعلى رأسها «حزب الاتحاد الديمقراطي». انسحب الأكراد من كافة التجمعات السورية المعارضة للتوحد ضمن تكتل كردي عبر عن نفسه من خلال «المجلس الوطني الكردي»، ويلعب فشل المعارضة السورية في مد جسور الثقة مع الأقلية الكردية ومنحهم الضمانات اللازمة لشراكة وطنية حقيقة دورا رئيسياً في اختيار الأكراد طريقاً ثالث لا يمكن تبريره فقط بنزعة انفصالية مسبقة عند هؤلاء.

وفي الوقت الذي كان أكثرية العلمانيين المنتسبين الى الطوائف المسيحية يريدون تغيير النظام كان المؤمنون موالين للنظام. وقد حاول النظام عبر تعيين العماد داوود راجحة وزيرا للدفاع استمالة مزيد من المسيحيين. لكن اليوم، بات المسيحيون الذين اتخذهم النظام وسيلة للتقرب من الغرب تحت شعار حمايتهم، باتوا يعلمون كما يعلم الغرب نفسه أن النظام لم يعد قادراً على حمايتهم لاسيما في ظل تعرض مناطقهم للقصف وتدمير كنائسهم وخطف راهباتهم وفرض الحدود الشرعية والجزية في مناطق تواجدهم... الخ، الأمر الذي دفع الموالين والمعارضين منهم على ما يبدو الى البحث عن موقع وسط بين النظام والمعارضة إدراكاً منهم أنهم باتوا الحلقة الأضعف في هذا الصراع.

الدروز في سوريا غالبا ما يعيشون في تجمعات كبيرة يشكلون فيها الأكثرية، هؤلاء بالرغم من دعمهم للنظام إعلاميا إلا أنهم لم يشاركوا معه عسكرياً، بل اكتفت اللجان المسلحة المشكلة من قبلهم في حماية مناطقهم، وقد لقيت ظاهرة اللجان هذه استهجان شريحة واسعة من الأهالي ومن رجال الدين وتعالت الأصوات المطالبة بحلها وعدم عسكرة التجمعات الدرزية. وقد رفض الدروز دعوة وليد جنبلاط للانخراط في الثورة السورية. وبالرغم من تعالي بعض الأصوات الاحتجاجية ضد النظام، إلا أن موقفهم العام كان وقوفهم على الحياد بالرغم من بعض المصادمات مع جبهة النصرة، لاسيما في بلدة الخضر. في المقابل فشلت محاولات حزب الله بوساطة سمير القنطار في إقناعهم بالقتال إلى جانب نظام الأسد.

بالنسبة للعلويين الذين وقف أغلبهم مع النظام، فقد خسروا الكثير من أبنائهم في معارك النظام ضد المعارضة المسلحة، وإن كانت قد بدأت تظهر علامات التذمر إلا أن هذا لم يمنع استمرار النظام في حشدهم لوجستياً، أو عبر« قوات الدفاع الوطني»، وبالرغم من شعورهم بالإحباط لعدم استعداد النظام لمبادلة المخطوفين والمعتقلين من أبنائهم بمعتقلين في سجون النظام، لاسيما بعد مبادلة النظام لمعتقلين لديه بالراهبات المحتجزات لدى جبهة النصرة، إلا أن الدعوات المستمرة من قبل المعارضة لهؤلاء للانخراط في الحراك الشعبي ضد نظام الأسد لم تلقَ آذاناً صاغية، طالما أن خوفهم من السيناريوهات المحتملة في مرحلة ما بعد سقوط الأسد وسيطرة أكثرية سنية على الحكم لديها «رغبة في الانتقام» لا تزال متّقدة في تصوراتهم عن المستقبل. بعد صدور بيان عن ثلاثة من رجال الدين العلويين في حمص (مهيب نيصافي، وياسين حسين، وموسى منصور) تبرأ من ممارسات النظام، عولت بعض قوى المعارضة عليه باعتباره نقطة تحول في موقف الطائفة العلوية الذي سيجعل سقوط النظام أمراً ممكناً، لكن غاب عن بال هؤلاء أن المرجعية الدينية للطائفة العلوية هي أضعف أن تؤثر في الشارع العلوي، نتيجة لتعرضها عبر عقود طويلة لعملية تفتيت وتحييد لصالح الولاء للعائلة الحاكمة.

إذا تتبعنا خريطة الولاءات السياسية للأقليات الدينية والسياسية في سوريا سنجد أن هذه الأقليات إما أنها في أغلبها موالية للنظام أو تقف على الحياد، أو اختارت طريقاً ثالثاً بعيداً عن النظام والمعارضة. أما من انخرط في صفوف الحراك الشعبي ضد النظام من هذه الأقليات فكان ذلك بمثابة خيار فردي بعيد عن أن يمثل توجها عاماً.

ومن بين أسباب عدة لذلك يأتي على رأسها فشل المعارضة بمعظم أطيافها في صياغة خطاب قادر على مخاطبة هؤلاء يستطيع أن يقدم لهم ضمانات لمرحلة ما بعد الأسد، ناهيك أن المعارضة قد تلكأت في إدانة ممارسات المتطرفين الإسلامويين، بحجة الحفاظ على وحدة المعارضة المسلحة التي لم تزدد إلا تفتتاً، حتى أنها فشلت في انتاج هيكلية سياسية معارضة جامعة لكل مكونات الشعب السوري بشرائحه الاجتماعية وبأقلياته العرقية والدينية.

الرايات العمياء ليست للقاعدة فقط

ياسر بدوي

لم تغب الأصوات العقلانية عن مسار الأحداث في سوريا ، ولكنها باهتة أمام الكم الهائل من الفوضى الفكرية و التضليل و التشويه والارتجال ، وضاعت الحقائق والآراء الموضوعية بين تراكمات كبيرة من الاتهامات العشوائية ، والمبررات جاهزة : إننا في حالة ثورة ؟ لتصبح كلمة ثورة مقدساً يحرق كل شيء حتى أنها أحرقت نفسها ، ولم تنفع الأصوات العقلانية ردها إلى رشدها. رمت الأفكار و القيم والثقافات والأديان و الشخصيات و الأنظمة و الشعب والحلول السياسية في محرقة الثورة، في الوقت الذي تقول فيه الحكمة: إن الثورة ستحرق الفساد، لكنها أنتجت فساداً جديداً، وهو ما وضع فكرة التغيير عبر الثورات محل نقاش، وإعادة نظر، أما محرقتها فاتسعت لكل شيء .

أول كتلة أحرقتها الثورة كانت النظام بكل ادعاءاته ومقولاته التي كرسها خلال عقود ، القومية ،الوطنية ،التحرر، الثوابت ، اللحمة الوطنية في ظل القيادة الحكيمة ، أحرقت علمانيته التي تستر بها وذريعته الاشتراكية للنهب ، أحرقت عدائه لإسرائيل وممانعته للمشروع الأمريكي، وجيشه الباسل، وأحرقت الزيف الذي يعيشه، و يروجه ويعمه به .

يعمه به –أي النظام – لأنه لا يزال مستمراً في تشويهه للثورة، وهي تحرقه وما زال يتمسك بمقولاته التي تغلق أية منافذ للحل ،شوهها بالمجرمين فأحرقوا مؤسساته و خطفوا جنرالات جيشه في صناديق سياراته، وشوهها بالإعلام فأدار الرأي العام ظهره ولم يعد يسمع كلمة مما يقوله ، وشوهها بالإرهاب الذي أحرق الحل السياسي في جنيف، ذلك بعد أن أحرق الإرهاب مدنه وصورته ومؤيديه والمراهنين عليه والأمل فيه .

أحرقت الثورة المعارضة بكل أطيافها ، أحرقت سحر الإخوان المسلمين ومظلوميتهم حتى أمام أنفسهم، وعرت مقولاتهم الانتهازية عن المدنية و الديمقراطية والعدالة، وسقطت على مذبح الكرسي والتسلط ، أحرقت الغرور في مقتل العائلية والأوهام ، أحرقت الدولة الإسلامية في العراق و الشام ونصرتها على شاشة الجزيرة ، أحرقت العلمانية و الديمقراطية في عجزها عن التعبير عن أفكارها و تمترس روادها خلف كليشهات معلبة و مقولات خشبية كررها النظام آلاف المرات حتى حفرت في ذاكرتهم صوراً مارسوها.

أحرقت الثورة الحلول السياسية المطروحة منذ الشهور الأولى للثورة عبر إعطاء النظام المبررات لوأدها من المبادرة العربية التي تحولت إلى خطة المبعوث الدولي كوفي عنان ، فصيغت في بيان جنيف واحد، وأحرقتها الثورة بأن حرقت وفده الذي ذهب ليفاوض باسمها ، فكان أن رفعت الثورة و قوى معارضة رياتها العمياء التي تخدم بها القاتل .

ما حدث في جنيف يأخذنا للنظر في العمه السياسي، حيث تسير قوى معارضة وازنة خلف مصالح الخصم، و تحقق له أهدافه ومبتغاه في إفشال الحل السياسي، وتعطيل الإرادة الدولية التي توافقت على بيان جنيف واحد ، فقد تسابقت قوى ثورية وعسكرية و سياسية إلى رفض جنيف 2 بذرائع واهية ، مما طرح السؤال الكبير دولياً و عربياً و داخلياً حول تمثيل الوفد المفاوض ومقدرته على الحل ، مما أعاد طرح معادلة جديدة للحلول، وقدم أولويات مصطنعة على المتفق عليه ، وفي التدقيق الظاهر يبرز في هذا العمه الإعلام الذي يمكن أن يظهر بعضا من الصور القاتمة ، ويعطي الحاضرون في الطاولة أبعادهم ودورهم الحقيقي، وتالياً إمكانية تحقيق الممكن ، أهملوه –الإعلام – وجعلوا منه حرابا مضافة تنحر أسباب قبولهم ومشروعيتهم و عقم النتائج التي ذهبوا لأجلها ، ورفعوا راية حمقاء كان عنوانها (عدم مناقشة وقف العنف) وقدموا عليها راية مبهمة لا تتحقق إلا بعد تحقق الأولى، وهي هيئة الحكم الانتقالية ، إذ كيف لها أن تتحقق و يعود (الإرهابيون) لاستلام مكاتبهم مع العنف ؟

اليوم مطروح الحل السياسي السوري – السوري ؟ الذي يعتبر قدراً لا بد منه، و لن تتم الحلول بدونه، و إن كان يحتاج إلى رعاية إقليمية و دولية، حتى تمت في الغرف المغلقة، وأعتقد بالتحليل أن النظام لا يريد الحل السياسي لأنه يتناقض مع فهمه و دوره ومفهومه عن الدولة، بحيث يبنى استمراره على الصفقات الخارجية، و يهمل الصفقات الأهم مع الشعب وهذا متوقع ومفهوم.

من الضروري التمسك ببيان جنيف لاستعادة الثورة من مراهقتها وجهلتها، و هنا يبرز دعاة العقلانية السياسية المناط بهم الظهور في المرحلة الحساسة ، لتكون الرايات مفتحة العيون، تعرف طريقها، و ليست عمياء تقاتل خدمة لأهداف أعدائها!

تحليل عسكري: معركة يبرود وعوامل اختلال موازين القوى

موسى القلاب *

خسرت قبل أيام قوات المعارضة السورية المسلحة معركة القلمون أمام الجيش السوري النظامي وميليشيات حزب الله، وتعد هذه الخسارة للجيش الحر وحلفائه من جبهة النصرة، ضربة تكتيكية أخرى موجعة بعد معركة "القصير" وسقوط النبك ودير عطية. طال الحصار على يبرود وتوالت عملية تضييق الخناق على قوات المعارضة تدريجياً، حتى انهارت بصورة سريعة بعد اختراق عميق لخطوط دفاعاتها من قبل المهاجمين.

ثمة عدة أسباب تكتيكية تضافرت مع بعضها البعض في فترة زمنية قصيرة نسبياً، نتج عنها هذه الهزيمة الساحقة لقوات المعارضة في ميدان المعركة غير المتوازنة. لعلّ أهم تلك الأسباب قدرة الجيش السوري وعناصر حزب الله على إدامة الحشد المكثف المتواصل وتعميق الحصار، ثم اقتحام دوائر دفاعات قوات المعارضة دائرةً تلو أخرى، في حين ضعفت المقاومة شيئاً فشيئاً.

لكن الاختراق الرئيسي من قبل المهاجمين جاء تضليلياً ومعاكساً لما توقعه المدافعون داخل مدينة يبرود. قبل ذلك جرى تصعيد وتيرة كثافة النيران بالمدفعية والطيران الحربي حتى تمّ اشباع وإعماء دفاعات الخصم المقابل بصورة زعزعت أية خطط تكتيكية بديلة لديهم. وعليه اندفعت القوات النظامية السورية بقوة الى داخل المدينة، وأحكم الطوق عناصر حزب الله، ما سرَّع بتمزيق وتدمير مواقع المعارضة الدفاعية، وأعلن المدافعون هزيمتهم في يبرود.

لقد استخدمت القوات النظامية السورية الدبابات وعربات القتال المدرعة وناقلات الجنود العاملة في التشكيلات الميكانيكية، تتقدمها قوات المغاوير، في حين تسللت ميليشيات حزب الله الى النقاط الضعيفة في دفاعات المعارضة. على إثر ذلك تمكن المهاجمون من تطهير جيوب المقاومة مستخدمين تكتيكات حرب العصابات في قتال المتحصنين داخل المناطق السكنية المأهولة.

أما السبب الاستراتيجي المباشر لما حدث، فهو يتلخص في اختلال موازين القوى بدرجة كبيرة على الأرض بين المهاجمين والمدافعين. ولدى تحليل العوامل المؤثرة في هذا الاختلال، يتضح جلياً أنها جاءت في معركة يبرود على النحو الآتي:

• وحدة القيادة والسيطرة والاتصالات: قاتلت قوات النظام ومسلحو حزب الله تحت قيادة موحدة من خلال رسم وتنفيذ خطة مركزية، مكنتها من إدارة المعركة باستخدام شبكة اتصالات ميدانية موحدة. وعليه تحققت وحدة الهدف وجرت عمليات تبادل المعلومات وتوجيه النيران من قبل المهاجمين بسهولة.

• أما قوات المعارضة فقد وزعت عناصرها ضمن قطاعات مبعثرة حسب هويات الفصائل المقاتلة التي يتبع بعضها الجيش الحر والآخر جبهة النصرة والكتيبة الخضراء، وذلك في غياب عامل وحدة القيادة. حيث قاتلت المجموعات المنتشرة في المدينة من دون أوامر وتعليمات صادرة عن قيادة مركزية أو خطة قتالية موحدة. وبالتالي فقدت عنصر الإسناد المتبادل في ظل ضعف أو انعدام وسائل الاتصالات اللاسلكية. ما أفقدها السيطرة المباشرة على عناصرها المقاتلة، وحرمانها من المرونة والفعالية.

حجم القوى البشرية المقاتلة

• حسب مصادر متعددة، فإن تعداد القوات النظامية المهاجمة يقدر بثلاثة الاف مقاتل، يُضاف لهم نحو ألف عنصر مقاتل من حزب الله، في حين لم يتجاوز تعداد قوات المعارضة ألف مقاتل، رغم أن بعض المصادر تشير الى أن عدد المقاتلين لا يبلغ سوى نصف هذا العدد. حيث لم يشارك جميع المسلحين المتواجدين في القتال والدفاع عن يبرود. وذلك لأسباب متعددة أهمها غياب وحدة القيادة، وضعف القدرة على الحشد في المكان والزمان المناسبين، وعدم وجود قيادة وسيطرة مركزية على مختلف الفصائل المدافعة عن المدينة.

• نوع وكمية الأسلحة والمعدات والذخائر:

لا يوجد أي وجه مقارنة بين أسلحة ومعدات وذخائر المهاجمين، وما لدى المدافعين كماً ونوعاً. حيث تمتلك القوات السورية راجمات الصواريخ ومدافع الميدان والهاون والأسلحة المتوسطة في حين لا تمتلك القوات المدافعة سوى أسلحة متوسطة كالرشاشات والبنادق ومدافع الهاون الخفيفة وبعض الألغام والمتفجرات. كما أن القوات المهاجمة تمتلك مناظير الرؤية الليلية العاملة بالأشعة تحت الحمراء، وكذلك القناصين وأجهزة الاتصالات اللاسلكية. لكن بالمقابل لا تمتلك القوات المدافعة مثل هذه المعدات القتالية المتقدمة، ما أفقدها خاصية القتال الليلي ومرونة المناورة والقدرة على الحركة. وعليه تفوقت قوة نيران المهاجمين على المدافعين بنسبة 5 : 1 على الأقل، وحققت القوات المهاجمة عامل القابلية.

• التبادلية (الاسناد المتبادل) بين مختلف قطعاتها المهاجمة، في حين حُرِمت القوات المدافعة من هذه الميزة القتالية المهمة.

• الإمداد اللوجستي والخدمات الطبية والادارية: تمتعت القوات المهاجمة بكافة خدمات الامداد اللوجستي والطبي والاداري على مدار الساعة، ولم تتمكن قوات المعارضة من قطع امدادات المهاجمين قبل وصولها الى منطقة القلمون. لأن هذا الدور يلزمه قوات معارضة قادرة على محاصرة القوات النظامية السورية وفصائل حزب الله من الخلف، ثم قطع خطوط امداداتها اللوجستية. بالمقابل لم يتوفر للقوات المدافعة أية خدمات لوجستية وطبية وادارية متواصلة سوى القليل مما لديها.

الحرب النفسية والحالة المعنوية: حظيت القوات المهاجمة باستخدام وسائل متعددة للحرب النفسية ضد المدافعين، وكانت الروح المعنوية لديها أعلى من تلك الموجودة لدى قوات المعارضة، الذين سببت لهم كثرة الاشاعات وانتشار قصص الخيانة بين صفوفها المزيد من المتاعب النفسية والمعنوية ثم الهزيمة.

تتمثل أهم الدروس المستفادة من معركة يبرود في ضرورة تامين وحدة القيادة لقوات المعارضة، وتزويدها بأسلحة نوعية موجهة ودقيقة الاصابة مثل: الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات. إضافةً الى توفير أنظمة الرؤية الليلية العاملة بالأشعة تحت الحمراء، وتطوير خطط فعَّالة للإمداد اللوجستي والطبي والاداري، وتأمين شبكة اتصالات ميدانية فعالة، واسنادهم مقاتليهم نفسياً ومعنوياً.

لكن رغم هذه الانتصارات التكتيكية المحدودة، فإن ذلك لا يعني أن النظام استراتيجياً لن يسقط، وأن المعارضة وارادة الشعب لن تنتصر في نهاية المطاف.

* عميد متقاعد – باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث

مصر: السيسي إلى الرئاسة وسط تحديات كبيرة

■ خاص البديل:

تخطو مصر مع إصدار قانون الانتخابات الرئاسية نحو المرحلة الثانية من المرحلة الانتقالية، وذلك بعد إقرار الدستور المصري، وسيبقى أمام المصريين الانتخابات البرلمانية لاستكمال خارطة الطريق.

المشير عبد الفتاح السيسي بلا منافسين في الانتخابات الرئاسية، وقد مهّد الطريق داخل المؤسسة العسكرية، وقام مؤخراً بإجراء بعض التنقلات داخل الجيش، كما أنه بلور فريقاً لقيادة حملته الانتخابية، ويضم عسكريين سابقين، وخبراء اقتصاديين.

لكن، ولئن بدا الطريق أمام المشير السيسي نحو الرئاسة مضموناً إلا أن البقاء في موقع الرئاسة سيتطلب جهداً كبيراً في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، حيث تعتمد الحكومة المصرية على المساعدات الخليجية (12 مليار قدمت لها) وهي تنتظر شراكة اقتصادية مع الخليج لضمان إنعاش الوضع الاقتصادي، ودفع قطاعات اقتصادية مهمة إلى العمل بوتيرة أفضل، خاصة أن بعض القطاعات، مثل السياحة، هي في أسوأ أحوالها، كما أن الزراعة في مصر ليست في حال أفضل.

الملفات المطروحة أمام المشير السيسي كبيرة، وستفرض كما يرى معظم المراقبين تحديات كبيرة، ولن يكون من السهل التعاطي معها.

الإخوان المسلمون ما زالوا يحظون بدعم قطري، واحتجاجاتهم في الشارع أو الجامعة ما زالت قائمة، وفي مدن عدة، وليس فقط في القاهرة، لكن وتيرتها أخف، وكذلك أعداد المشاركين فيها، لكن بعض تلك الاحتجاجات تنتهي بصدام مع رجال الأمن، وأحياناً يكون هناك قتلى وإصابات.

أما سفارة مصر في واشنطن فهي تقوم بعمل كبير لإبقاء التواصل مع القيادة الأمريكية، ومحاولة التلاقي معها، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولة إعادة العلاقات إلى ما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير.

مشهد مصري معقد في مستوياته المختلفة، فقد زادت معاناة الشرائح الفقيرة والمتوسطة إلى حد كبير، وزادت حدة الاستقطاب السياسي، ولم تبرز قوى سياسية ذات بعد شعبي يمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في ضبط التوازنات السياسية والاجتماعية، كما أن ثقل البيروقراطية المصرية ما زال يقف عائقاً تجاه تطوير القوانين المتعلقة بالاقتصاد، أو بتسهيل الاستثمار، وما زالت سيناء خاصرة رخوة في وجه الدولة المصرية، بعد أن باتت ساحة مواجهات بين الجيش والقوى الراديكالية الإسلامية.

المعارضة الجزائرية تحشد أنصارها لرفض ترشح بوتفليقة لولاية رئاسية جديدة

الجزائر (رويترز) - حشدت أحزاب المعارضة الجزائرية عدة آلاف من أنصارها يوم الجمعة الماضي لتدعو إلى مقاطعة الانتخابات التي تجري الشهر القادم، ولرفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية جديدة بعد 15 عاماً في حكم البلاد.

وقدم بوتفليقة (77 عاما) أوراقه ليترشح للانتخابات التي تجري في 17 أبريل/ نيسان المقبل على الرغم من إصابته العام الماضي بجلطة، ويقول معارضوه إنها جعلته في حالة صحية لا تسمح له بحكم البلاد خمسة أعوام أخرى.

واحتشد نحو خمسة آلاف شخص في استاد لكرة القدم بالجزائر العاصمة، ورددوا هتافات تدعو للمقاطعة ورحيل النظام، بينما ندد زعماء أحزاب إسلامية وعلمانية بترشح بوتفليقة، ونادوا بإصلاح النظام السياسي الذي يعتبرونه فاسداً.

ويعتبر هذا تجمعا نادراً في الجزائر المنتجة للنفط وعضو أوبك، حيث يقول منتقدون إن فصائل متنافسة في نخبة حزب جبهة التحرير الوطني وجنرالات الجيش يهيمنون على الساحة السياسية من وراء الكواليس منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1962.

وقال محسن بلعباس القيادي في حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية امام الحشد إن الناس الموجودين في هذه المناسبة هم من استبعدوا وهمشوا لكن هذه هي الجزائر الحقيقية.

ومضى يقول إن النظام سينهار لكن الجزائر ستعيش.

ولكن في ظل مساندة حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وفصائل الجيش ونخبة رجال الأعمال فإن بوتفليقة شبه واثق من الفوز على الرغم من أنه لم يدل بتصريحات علنية إلا فيما ندر منذ مرضه العام الماضي.

وبعد انتفاضات الربيع العربي التي اجتاحت شمال افريقيا عام 2011 أمر بوتفليقة بإنفاق مبالغ كبيرة من عائدات النفط الجزائري على الإسكان والخدمات العامة والبنية التحتية لتفادي أي اضطرابات اجتماعية.

وأحزاب المعارضة ضعيفة ومنقسمة في الجزائر، حيث لاتزال ذكريات الحرب التي شهدتها فترة التسعينات ضد مسلحين إسلاميين حية في الذاكرة، مما يقلق الكثير من الجزائريين من تزعزع الاستقرار والاضطراب السياسي.

وخلال تجمع يوم الجمعة تبادل أنصار الأحزاب الإسلامية والعلمانية صيحات الاستهجان والهتافات المضادة لبعضهم البعض في تذكرة بالخلافات بين حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية وحزب حركة مجتمع السلم الإسلامي اذ كانا عدوين لسنوات قبل الدعوة لمقاطعة الانتخابات.

الوجه الحضاري لثورة الشعب السوري

د. عبدالله تركماني

فجأة كسر السوريون حاجز الخوف في أواسط آذار 2011 وتحولت كلمتا الحرية والكرامة، اللتان مازالتا تترددان في جميع أرجاء سورية، من مفهوم مجرد إلى عمل وممارسة وموقف، إلى فعل تاريخي. ورغم كل أشكال القمع الممنهج التي تواجهها، من الحصار والقتل والترويع في البراميل المتفجرة، إلى التهجير والاعتقال لآلاف النشطاء، إلى إحالة الكثيرين منهم إلى المحاكم الصورية، فإنّ ثورة الشعب السوري التي دخلت سنتها الرابعة تمتد عمقاً واتساعاً في معظم المدن والبلدات وبجميع المحافظات، وهي أكثر قوة وتصميماً على نيل أهدافها، لأنها كشفت عن وجه حضاري ورقي في الأساليب السلمية ونضج في الشعارات الوطنية الجامعة، بالرغم من العسكرة التي طغت عليها بفعل عوامل عديدة داخلية وإقليمية ودولية.

لقد أحرزت الثورة إنجازات هامة، بفضل سلميتها ووطنيتها الجامعة، فكسرت حاجز الخوف الذي هيمن طويلاً على حياة السوريين، وأظهرت للملأ شجاعتهم واستعدادهم للتضحية من أجل حريتهم وكرامتهم، وأبرزت تصميمهم على التغيير وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة. وقامت بفضح الخيار الأمني الذي اعتمدته السلطة منذ اليوم الأول للثورة، كما نجحت في تكذيب كل ادعاءات السلطة واتهاماتها ودعايات إعلامها المسمومة حول حقيقة ما يجري. واستمرت بالإصرار على نهجها السلمي وشعاراتها وأهدافها الوطنية وسلوكها الحضاري، رغم كل المحاولات التي قام بها النظام وأزلامه ونهجه المدمر لتشويه حقيقتها وحرفها عن مسارها. وبذلك كانت لحظة انبثاق الوطنية السورية من جديد، لحظة انبثاق حس المواطنة السورية، الذي هو أهم وأثمن ما في الثورة السورية.

وخلال السنوات الثلاث الماضية كان واضحاً دور الشباب الثائر في قيادة فعاليات الثورة، حين نجحوا في اختيار أماكنها وتحديد أوقاتها. وقد تعلموا مع أغلبية الشعب السوري ثلاثة أشياء جديدة دفعة واحدة: أولها، ماذا تعني كلمة ثورة، وكيف يقوم الإنسان بخوض ثورة بكل ما تعنيه الكلمة من فاعلية، وهذا يبدو في التطور السريع لآليات عمل الشباب ابتداء بالاعتصامات والتظاهرات وليس انتهاء بالتنسيق والتشبيك والتواصل والتوثيق لكل ما يحدث وسيحدث. وثانيها، تعرّف الشباب بعضهم على بعض، بل اختبار بعضهم بعضاً، في مختلف المناطق السورية، وبالتالي تعلّم كيفيات العمل الجماعي، الأمر الذي كانوا يجهلونه تماماً، ويتعلمون الأهم وهو أن يفهموا الاختلافات ويتفاعلوا معها لا أن يلغوها. وثالثها، تعلّم ماذا تعني كلمة سياسة، بمفهومها الإجرائي في الواقع وليس نظرياً على الورق فحسب. فعلى الرغم من أنهم نشأوا في مناخات عامة كانت تلغي السياسة بتنوعاتها وتستبدلها برؤية واحدة وانتماء واحد وحزب واحد وما إلى ذلك من الأحاديات، وهذا ما جعل السياسة وتجلياتها وسيناريوهاتها المفترضة والممكنة والآراء المختلفة وما إلى ذلك هي المهيمنة على جلسات الشباب اليوم وهي الحاضرة في لقاءاتهم أينما كانوا وأياً كانت مواقفهم واتجاهاتهم.

وهكذا، فإنّ حساسيتها العامة، الوطنية والمدنية، وأكثر منها شعاراتها وسياستها، تؤكد الثورة السورية تفوقها السياسي والأخلاقي على النظام، وتضع المدافعين عنه أو حتى الساكتين عليه في موقع حرج. وبذلك أضحت الثورة أكثر اتساعاً، فلم تبقَ محافظة من محافظات سورية خارج دائرة الفعل الاحتجاجي، وإن بدرجات متفاوتة.

وفي المقابل بات واضحاً أنّ السلطة ماضية في خيارها الأمني واستخدام العنف المفرط، حيث استخدمت قواها الأمنية وقوات ميليشيات حزب الله، كما استعانت بالشبيحة والقناصة والزعران، ولجأت إلى حصار المدن واعتقال السكان وحشرهم في الملاعب والمدارس والأماكن العامة والثكنات. وبذلك توفر سلطة آل الأسد أسباباً جديدة للنفور منها والفتور تجاهها، وإن ليس بالضرورة الانحياز للثورة والمشاركة فيها. كل هذا يظهر هذه السلطة على حقيقتها الفظة: لا قضية لها سوى استمرار سلطتها المستبدة، ولا يمكن التماهي معها. قد تواليها قطاعات من السوريين خشية من غيرها، لكن لا يكاد أحد يمحضها الولاء إيماناً بها أو اقتناعاً بقضية إيجابية لها.

إنّ الأزمة السورية، التي دفعت الشعب السوري للثورة، أزمة مزمنة عمرها أكثر من 40 سنة، وهي أزمة تطال كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والشعب السوري قرر تصفية الحساب مع مسبّبيها، من خلال الانتقال بسورية من حال الاستبداد والدولة الأمنية إلى حال الحرية والدولة المدنية الديمقراطية عبر حوار جاد ومسؤول، تتمثل فيه جميع الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية وممثلي تنسيقيات ونشطاء الثورة.

إنّ الشعب السوري يريد الحرية والحياة الكريمة في ظل دولة وطنية، مدنية، هي دولة حق وقانون لجميع مواطنيها، وسلطة وطنية عامة هي سلطة القانون الذي يضعه الشعب لنفسه بإرادته الحرة. والحل المجدي الوحيد يكمن في قيام الدولة، التي عمادها المواطنة الكاملة القائمة على دستور عادل لا يميّز بين المواطنين على أساس ديني أو مذهبي أو قومي.

إنّ الثورة هي الفاعل الأساسي في سورية اليوم، وهي أيضاً الصانعة لقيم جديدة: الحرية والكرامة والمساواة والعدالة، ولشرعية جديدة قائمة على المواطنة. ومن القضايا المهمة التي تحتاج الثورة إلى دعم سياسي بشأنها ما يتصل بتكوين المجتمع السوري من مشكلات سياسية محتملة، والعمل على بناء أكثرية وطنية جامعة جديدة، تؤسس لامتلاك السوريين دولتهم، وتسهم في تكوّنهم كمواطنين أحرار متساوين. وبذلك يمكن للثورة، التي لم توفر لأحد أسباباً وجيهة لرفضها، أن توفر أسباباً قوية للانحياز لها والوقوف إلى جانبها من جميع مكونات الشعب السوري.